

ترسية مناقصة على تابعة لـ «تنظيف» بـ 2.2 مليون دينار

قالت الشركة الوطنية للتنظيف، إن إحدى شركاتها التابعة والملوكة لها بنسبة 75٪ فازت بمناقصة قيمتها 2,18 مليون دينار (7,22 ملايين دولار). وقالت الشركة في بيان للبرصة، إن المناقصة خاصة بتنفيذ وتطوير الزراعات التجميلية والري في المنطقة الأولى. وأوضحت الشركة أن مدة العقد تبلغ ثلاث سنوات، متوقعة أرباحاً من تنفيذ العقد بنسبة 75٪، مع احتمال الزيادة أو النقصان تبعاً لظروف السوق والتنفيذ. وأعلنت الشركة منتصف مارس الجاري، أن إحدى شركاتها التابعة بنسبة 100٪ قد حازت أقل الأسعار في مناقصة قيمتها 2,43 مليون دينار.



المواطنون اشترروا أسهماً بـ 300 مليون دينار بالربع الأول

شُكل 86٪ من

إجمالي تعاملات



البورصة

136 مليون دينار

مشتريات صناديق

الاستثمار الأجنبية

بالبورصة

أحمد موسى

تحسن أداء صناديق الاستثمار الأجنبية في البورصة خلال شراء مارس الماضي لتسجل عمليات شراء بقيمة 6,16 ملايين دينار مقابل 2,53 مليون دينار، وتكون بذلك محصلة تعاملات تلك الصناديق في مارس شرائية.

واتجهت تعاملات الأجانب منذ بداية عام 2016 حتى نهاية مارس الماضي إلى الشراء بصافي 4,6 ملايين دينار، حيث سجلوا مشتريات بقيمة 136 مليون دينار مقابل عمليات بيع بقيمة 131 مليون دينار. وتحسنت وتيرة التداول الشهرية في مارس الماضي بعد وصولها إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2009 خلال فبراير الماضي.

وشهدت التداولات في مارس قفزة على المستوى الشهري، حيث ارتفعت القيم بـ 46٪ إلى 328,68 مليون دينار، مقابل 225,16 مليون دينار في فبراير الماضي. وسجلت الكميات في مارس نمواً بمعدل 43,6٪ إلى 3,98 مليارات سهم، مقابل 2,77 مليار سهم في الشهر السابق مباشرة.

أرباح السوق

وربحت البورصة نحو 320 مليون دينار في مارس 2016، حيث كانت القيمة المسجلة بنهاية فبراير الماضي 24,56 مليار دينار تقريباً. وبلغت محصلة تعاملات الكويتيين في مارس بيع بنحو 8,7 ملايين دينار حيث سجل الكويتيون عمليات شراء بقيمة 300 مليون دينار شكلت 86٪

من إجمالي تعاملات السوق البالغة 328,6 مليون دينار. وشهد أداء الصناديق الاستثمارية المحلية تعافياً بعد تسجيلها أداءً هو الأقل منذ 6 سنوات في فبراير حيث عكس هذا الشهر عموماً كاملاً عن التداول في البورصة الكويتية التي تعاني من شح كبير في السيولة وانسحابات متتالية.

الصناديق الكويتية

وبلغت تداولات الصناديق الاستثمارية الكويتية في الربع الأول من جانب الشراء نحو 113,7 مليون دينار مقابل 93,16 مليون دينار مقابل 20,5 مليار دينار تقريباً. وبلغ إجمالي تعاملات المؤسسات الكويتية في الربع الأول نحو 276 مليون دينار

مثلت عمليات الشراء، فيما بلغت عمليات البيع نحو 265 مليون دينار وبصافي شراء 12 مليون دينار. ولا تزال البورصة تعاني عموماً من التراجع رغم وصول أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية ومغرية للشراء بالإضافة إلى حفاظ أغلب الشركات على وتيرة التوزيعات النقدية التي تقوم بها رغم تأثر النشاط الاقتصادي بالتراجعات الحادة لأسعار النفط منذ منتصف عام 2014.

الشركات المدرجة

وبلغت أرباح الشركات الكويتية المدرجة في البورصة بنهاية عام 2015 نحو 1,6 مليار دينار مقابل 1,59 مليار دينار لعام 2014 وبنمو بلغت نسبته 1,27٪، فيما بلغت أرباح

الشركات في الربع الرابع وحده نحو 247 مليون دينار مقابل 231 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2014 مسجلاً نمواً بلغت نسبته 7,38٪.

محافظة العملاء

واتجهت تعاملات صناديق الاستثمار الكويتية ومحافظ العملاء بالإضافة إلى الأفراد في الربع الأول من العام إلى البيع بصافي بيعي بقيمة بلغت 11,46 مليون دينار. فيما اتجهت تعاملات الخليجين إلى الشراء من جانب الأفراد والصناديق الاستثمارية، فيما سجلت المؤسسات صافي بيع خلال الربع الأول من 2016. وانتهت البورصة الكويتية الربع الأول من عام 2016 بإداء سلبي على مستوى مؤشراتها الثلاثة، إضافة لخسارة ما

تعافي أداء الصناديق

الاستثمارية المحلية

والأجنبية لتسجل

أعلى أداء منذ بداية



العام

المؤسسات

الكويتية تداولت

بحدود 817 مليون

دينار وبصافي شراء

12 مليون دينار

يقرب من 1,3 مليار دينار من قيمتها السوقية، حيث تراجع المؤشر السعري للبرصة في الربع الأول من العام الحالي 6,88٪ عند مستوى 5228,75 نقطة، مقابل 5615,12 نقطة مستوى إقفاله في الربع السابق مباشرة لتصل خسائره إلى 386,37 نقطة.

ويذكر ان غالبية أسواق الخليج شهدت ارتداداً من تراجعاتها الحادة التي سجلتها مع مطلع العام الحالي بدفع من توقعات استقرار أسعار النفط وتوصل المنتجون من داخل أوبك وخارجها لاتفاق يقضي بتخفيض الإنتاج الا ان اجتماع اول من أمس في العاصمة القطرية الدوحة لم يتمكن من التوصل لاتفاق بتخفيض الإنتاج وهو ما قد يؤثر على اتجاه الأسواق الخليجية الصاعد في الفترة المقبلة.

«غلف بيزنس»: الشركات المتوسطة غائبة عنها

لماذا تغطي شركات الأبحاث المؤسسات المالية الخليجية الكبرى فقط؟

والإفصاحات العامة في حدودها الدنيا عملت على تخفيف الحملين عن متابعة الشركات وأدائها، كما يبدو أن بعض الدول لديها أنظمة أكثر تساهلاً نسبياً، بالإضافة إلى أن إعلان النتائج المالية للشركات يعتمد على حجمها، مع ملاحظة أن الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة تنشر المعلومات بسرعة أكبر، مقارنة مع الشركات المتوسطة والصغيرة.

تخلف المنطقة

ومن الجدير بالذكر ان المنطقة تتخلف أيضاً وراء نظيراتها في الأسواق المتقدمة والناشئة في التطبيق الصارم لقواعد حوكمة الشركات وقواعد الاسواق المالية، مما أدى إلى خلق أسواق غير فعالة نسبياً. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستوى التغطية التحليلية يعتمد على العوامل آتفة الذكر، فعلى سبيل المثال تعتبر أعلى تغطية في السعودية، وتليها قطر ثم الإمارات كالدول. وباستثناء قطر، فإن التغطية التحليلية في دول التعاون الاخرى تتركز بنسبة 88٪ على اسهم الشركات الكبرى نظراً لشعبية هذه الاسهم في أوساط المستثمرين، وللوفرة النسبية للمعلومات والبيانات بين ايدي المستثمرين.

رفع الكفاءة

وختم المحلل بالقول ان كثيراً من دول التعاون الآن بصدد تحسين ورفع كفاءة عمليات الاسواق المالية لديها لجذب المزيد من السيولة، وإذا ما وضعت التشريعات والقوانين بالمناسبة، وطلبت على الوجه الأمثل، فإن عمليات الإفصاح والإدراج وغيرها من الممارسات ستحدث في المواعيد المحددة على نحو يمكن من إجراء الأبحاث والتحليلات التي تجذب اهتمام المستثمرين.



المعلومات. وقد أدى وجود الاغلبية الساحقة من المستثمرين الافراد إلى خلق استثمارات توجه في المقام الأول عن طريق ميول المستثمرين والمضاربة والمعلومات التي يتم تناقلها شفويًا بدلاً من الاعتماد على البحوث التحليلية. وقد أدى هذا إلى زيادة تقلبات السوق مقارنة مع الأسواق المتقدمة. تتأهل البحوث ونظراً لكون أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تقليدية بطبيعتها فضلاً عن انخفاض السيولة وعدم اهتمام المستثمرين في الشركات المتوسطة والصغيرة، فقد تمخض ذلك عن تضائل البحوث الشفافية والوضوح لدى الشركات واستعدادها للمشاركة في البيانات

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

المشاركة

انتقد المدير العام في شركة مارمور للأبحاث الاقتصادية والمالية راغو افتقار الأسواق المالية الخليجية للتغطية البحثية المتعمقة مقارنة مع معظم الأسواق المالية في الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، مشيراً إلى أن الأسواق المالية الكبرى الأربعة مجتمعة في دول مجلس التعاون تحظى فقط بأقل من ثلث الأبحاث التي تغطي الأسواق المالية في مناطق وأقاليم أخرى من العالم، فضلاً عن أن تلك الأبحاث تكون في الغالب مقصورة على اسهم الشركات الكبرى، ما يدع الشركات الصغيرة والمتوسطة غائبة في معظم الأحيان عن مسرح الأبحاث والتحليل. وقال راغو في تحليل نشرته صحيفة «غلف بيزنس الاماراتية» ان مصدرى الأبحاث الكبار في دول التعاون هم في الواقع حفنة من البنوك المحلية والبيوتات الاستثمارية، والتي تستخدم إصدار هذه الأبحاث كوظيفة مساعدة تتركز بصورة مسيطرة على جانب البيع فقط.

فارق كبير

وعزز راغو وجهة نظره بالقول ان قاعدة البيانات لدى وكالة رويترز منذ مطلع عام 2015 تشير إلى ان شركة سابل كبرى الشركات العامة في دول مجلس التعاون - والبالغة قيمتها السوقية 61,6 مليار دولار - حصلت فقط على 17 تقريراً مقارنة مع 155 تقريراً حصلت عليها شركة تاتا الهندية للخدمات الاستثمارية والبالغة قيمتها السوقية 69,3 مليار دولار، و303 تقارير حصلت عليها شركة ابل الاميركية.

واضاف التحليل ان الجانب المسيطر من المستهلكين لتقارير الأبحاث - وهم الصناديق الاستثمارية والشركات - يمثلون اقلية في البورصات

التغطية التحليلية

في دول التعاون

تتركز بنسبة

88٪ على أسهم

الشركات الكبرى..

باستثناء قطر

شركة تحصل على

17 تقريراً وأخرى

155 تقريراً رغم

صفر القيمة السوقية

لها

الإقليمية وبنسبة دون 30٪ من قيمة الأسهم المتداولة، في حين يمثل صغار المستثمرين في بعض البلدان ما يتراوح بين 70٪ و80٪ من السيولة المتداولة.

المشاركة الأجنبية

وفي حين، تصلح هذه الارقام للمقارنة بشكل جيد مع الصين، حيث تمثل صفقات تجارة التجزئة نحو 85٪ من إجمالي الصفقات، فإن أكثر من 70٪ من سيولة السوق في الهند هي نتيجة لمشاركة المستثمرين الأجانب والشركات الاستثمارية الأجنبية. وبالتالي يمكن القول ان صغار المستثمرين في الأسواق المتقدمة يشكلون ما يتراوح بين 10٪ و30٪ من السيولة فيما تشارك المؤسسات الاستثمارية الأجنبية بالباقي.

عوامل مهمة

ويضي المحلل قائلاً: انه في ضوء ذلك فإن العوامل المهمة في تحديد مدى التغطية البحثية والتحليلية في بلد ما تتمثل في حصة المؤسسات الاستثمارية، وسعة وعمق الاسواق، ومدى اتساع الاستثمارات الأجنبية، وعدد اللاعبين في الاسواق، وأخيراً الشفافية والوضوح لدى الشركات واستعدادها للمشاركة في البيانات

الطلب مستمر على المياه للاستخدامات السكنية والصناعية والصرف الصحي في المنطقة

محمود عيسى

لصرف المياه الصناعية في رأس لافان في قطر على شركة فيوليا الفرنسية، بالإضافة إلى ان النمو السكاني المتسارع سيطلب المزيد من مشروعات توليد الطاقة وتحلية المياه، تعتبر من العوامل التي يجب ان تهدي المخاوف التي كثر الحديث عنها بأن الطلب على مشروعات المياه للاستخدامات الصناعية سيتلاشى بالكامل.

سوق جيدة

وقالت المحللة ان البحرين أيضاً تمثل سوقاً جيدة للمقاولين في الوقت الذي تضي فيه بتنفيذ مشروع صرف صحي ضخم من المتوقع ان تقدم العروض بشأنه في يوليو المقبل.

وختمت المحللة بالقول انه بدلاً من الحديث عما اذا كانت هذه المشروعات مطلوبة أم لا، فإن التركيز اصبح الآن على كيفية الحصول على التمويل اللازم لها. واذا كانت الجهات مالكة هذه المشاريع قادرة على ان تطبق بنجاح نظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص وأنماط تمويل العقود الأخرى، فإنه يمكن القول ان منطقة الشرق الأوسط ستبقى هدفاً مغرباً للشركات العالمية العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي.

قالت مجلة ميد ان مجموعات المقاولات والمطورين يعكفون على وضع مقترحاتهم الخاصة بمشروع محطة أم الهيمان لمياه الصرف الصحي، والتي ستكون واحدة من الفرص الكثيرة امام المطورين والبنوك المقرضة في أسواق مشروعات المياه في المنطقة على حد سواء، حيث يتوقع ان يتزايد ميل اصحاب المشروعات بصورة أكبر نحو نظام الشراكة بين القطاعين في استجابة لتدني عائدات النفط.

وفي حين تبقى المخاوف قائمة في اسواق المشاريع في الكثير من دول المنطقة في عهد اسعار النفط المنخفضة وتراجع الموارد النفطية، الا ان قطاعات المياه والصرف الصحي ما زالت توفر فرصاً كبيرة للمطورين في عام 2016.

مشروعات حيوية

وفي الامارات قالست المحللة انه تم ابرام اتفاقية تحويل ملكية ارض اوخر مارس الماضي لتنفيذ مشروع رئيسي لتحلية المياه والصرف الصحي في امارة الفجيرة.

وأشارت الى أن ترسية مشروع بناء مرافق

401 ألف دينار أرباح «الغذائية»

الفصلية.. وتوزع 5٪ نقداً

بقيمة 856,9 ألف دينار في عام 2014.

وقالت الشركة في بيان للبرصة، إن تراجع الأرباح يعود إلى زيادة في المصاريف الإدارية والعمومية (الرواتب)، وزيادة مصاريف البيع والتوزيع (مصاريف الدعاية والإعلان ومصاريف الصيانة).

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم (5 فلوس لكل سهم)، علماً بأن توصية 2014 كانت «عدم توزيع أرباح».

أظهرت البيانات المالية لشركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية (UFIG)، ارتفاع أرباح الشركة في الربع الرابع من العام الماضي بمعدل 1531,3٪، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2014.

وحققت الشركة أرباحاً في الربع الرابع من 2015 بقيمة 401,3 ألف دينار، مقابل أرباح بلغت 24,6 ألف دينار لنفس الفترة من عام 2014. وعلى المستوى السنوي، تراجع أرباح الشركة في العام الماضي 8,2٪ إلى 786,26 ألف دينار، مقابل أرباح